تحرك عاجل

إعادة اعتقال محمد علان في المستشفى

أقدمت السلطات الإسرائيلية على إعادة اعتقال محمد علان يوم 16 سبمتبر/أيلول عندما كان يهم بمغادرة المستشفى الذي كان يتعافى فيه منذ أن أنهى إضرابه عن الطعام احتجاجا على اعتقاله الإداري. وقد بدأ الآن إ ضرابا عن الطعام مرة أخرى.

أنهى المحامي الفلسطيني، محمد علان، إضرابه عن الطعام يوم 20 أغسطس/ آب بعد 65 يوما عندما علقت المحكمة الإسرائيلية العليا قرار اعتقاله الإداري لأن حياته كانت في خطر. وسمح المركز الطبي برزيلاي في عسقلان بإسرائيل لمحمد علان، حيث كان يتعافى من آثار إضرابه عن الطعام، بمغادرة المستشفى يوم 16 سبتمبر/أيلول. لكن الشرطة الإسرائيلية اعتقلته عندما كان يهم بمغادرة المستشفى.

وقالت الشرطة الإسرائيلية في بيان صادر عنها إن محمد علان أعيد اعتقاله بناء على أوامر القائد العسكري لاستكمال مدة اعتقاله الإداري التي علقت المحكمة العليا العمل بها. ونُقِلَ محمد علان إلى عيادة سجن رام الله التي لا تتوافر فيها التسهيلات أو الموظفون المؤهلون لتقديم العلاج المناسب للمضربين عن الطعام لفترة طويلة، وسيحتجز هناك حتى انتهاء أمر اعتقاله الإداري يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني علما بأن أوامر الاعتقال الإداري يمكن تمديدها إلى أجل غير مسمى. ولم يُسمح لمحاميه بالاتصال به.

واستأنف محمد علان إضرابه عن الطعام احتجاجا على قرار إعادة اعتقاله. واعتقلت السلطات الإسرائيلية محمد علان في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بناء على أدلة حُجِبَت عنه وعن محاميه، وبالتالي حُرِمَ من قدرته على ممارسة حقه الطعن في قرار اعتقاله. وتستخدم إسرائيل أوامر الاعتقال الإداري على نطاق واسع، مبررة ذلك بمتطلبات الأمن القومي. لكنها في بعض الحالات، تستخدم الاعتقال الإداري ذريعة لقمع حرية التعبير عند الفلسطينيين.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الإنجليزية أو باللغة العبرية أو بلغتكم الأصلية:

- حث السلطات الإسرائيلية على إلغاء قرار الاعتقال الإداري، والإفراج عن محمد علان ما لم توجه إليه فورا تهمة رسمية بارتكاب جناية معترف بها دوليا ووفق إجراءات قضائية تفي بالمعايير الدولية؛
- حث السلطات الإسرائيلية على السماح له بتلقي العلاج عند عاملين صحيين مؤهلين يكونون من اختياره ويقدمون العناية الصحية حسب أخلاقيات مهنة الطب، بما في ذلك مبادئ السرية، والاستقلالية، والموافقة القائمة على معلومات موثقة بشأن أي إجراء طبي. لا ينبغي للسلطات أن تجبر العاملين الصحيين على التصرف على نحو يخالف تقديرهم الطبي أو أخلاقيات مهنة الطب التي تمنع فرض التغذية القسرية على المضربين عن الطعام الذين يتمتعون باللياقة العقلية؛
- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء ممارسة الاعتقال الإداري.

ويرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 29 أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى:

وزير الأمن العام
Minister of Public Security
Gilad Erdan
Kiryat Hamemshala

PO Box 18182
Jerusalem 91181, Israel
Fax: +972 2 584 7872
Email: gerdan@knesset.gov.il
طريقة المخاطبة: **Dear Minister**

المدير العام لوزارة الصحة
Director General, Ministry of Health
Moshe Bar Siman Tov
2 Ben-Tabai St.
P.O.B. 1176
Jerusalem 91010, Israel
Fax: +972 2 623 3026
Email: mankal@moh.health.gov.il
Salutation: Dear Director General
طريقة المخاطبة: **Dear Director General**

كما يُرجى إرسال نسخ إلى:
القاضي العسكري/ النيابة العسكرية
Military Judge Advocate General
Brigadier General Danny Efroni
6 David Elazar Street
Hakirya, Tel Aviv,
Israel
Fax: +972 3 569 4526
Email: avi_n@idf.gov.il

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:

الاسم، العنوان 1، العنوان 2 ، العنوان 3 ، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة.

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.
هذا هو أول تحديث للتحرك العاجل رقم 181/15. للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الرابط التالي:

https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/2282/2015/en/

تحرك عاجل

إعادة اعتقال محمد علان في المستشفى

معلومات إضافية

بدأ محمد علان إضرابه عن الطعام يوم 16 يونيو/حزيران احتجاجا على قرار اعتقاله الإداري. تحتجزه السلطات الإسرائيلية بدون توجيه تهمة أو تهم له وبدون إمكانية تقديمه إلى محاكمة منذ اعتقاله يوم 6 نوفمبر/تشرين الثاني من منزله في قرية عينبوس في الضفة الغربية المحتلة. وُضِعت الأغلال في يديه ثم اقتيد إلى المكتب الذي يزاول فيه مهنة المحاماة في مدينة نابلس بالضفة الغربية وطُلِبَ منه أن يحضر ملفات زبائنه الذين مثلهم في الإجراءات القضائية. وفي تاريخ 11 نوفمبر/تشرين الثاني حُكِمَ عليه بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر. ثم مددت السلطات الإسرائيلية اعتقاله الإداري لمدة ستة أشهر أخرى يوم 5 مايو/أيار. لم تقدم السلطات الإسرائيلية لمحمد علان ولا لمحاميه أي أسباب للقبض عليه ولا لاعتقاله الإداري، لكنها ادعت أن اعتقاله له علاقة بحركة الجهاد الإسلامي وجناحها العسكري، وكلاهما محظور في إسرائيل. ومَثَّلَ محمد علان بوصفه محاميا فلسطينيين متهمين من قبل السلطات الإسرائيلية بالانتماء إلى فصائل سياسية فلسطينية.
بدأ إضرابا عن الطعام يوم 16 يونيو/حزيران للمطالبة بإنهاء اعتقاله الإداري. وقالت مؤسسة الضمير الفلسطينية وهي منظمة فلسطينية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، إنه لم يتناول سوى الماء خلال معظم المدة التي أضرب فيها عن الطعام.
قدم محامي محمد علان، جميل الخطيب، ومركز عدالة المعني بحقوق الإنسان يوم 17 أغسطس/أب عريضة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية تدعو وكالة الأمن الإسرائيلية (المسؤولة عن الأمن الداخلي بما في ذلك في الأراضي المحتلة (جهاز الشاباك)) والقائد العسكري للضفة الغربية إلى إلغاء أمر الاعتقال الإداري المفروض على محمد علان بناء على وضعه الصحي والتدهور الواضح الذي طرأ عليه، قائلين بأنه يناقض الهدف الظاهري من وراء اعتقاله طالما والحال هذه أنه لا يمكن أن يشكل خطرا على الأمن. وفي الوقت ذاته، قدمت وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية عريضة بهذا الخصوص. ونظرت المحكمة العليا الإسرائيلية في العريضتين معا وأخذت بهما يوم 19 أغسطس/آب. اتخذت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها بناء على حالته الطبية فقط. ولم يأخذ القرار في الاعتبار الجوانب القانونية المتعلقة بقرار اعتقاله الإداري علما بأن التصوير بالرنين المغناطيسي يوم 19 أغسطس/آب كشف عن تعرض دماغه لتلف واسع، بسبب نقص الفيتامينات. وقررت المحكمة في حيثيات حكمها أنه إذا لم يطرأ تحسن فيما يخص التلف العصبي الذي تعرض له دماغه، فإن قرار اعتقاله الإداري سيلغى بالكامل. لكن إذا تحسنت صحته، فيمكن إعادة فرضه. قبل صدور قرار المحكمة العليا، حاول الجيش الإسرائيلي حمله على التخلي عن إضرابه عن الطعام مقابل الإفراج عنه لكن شريطة أن يوافق على الذهاب إلى المنفى لمدة زمنية معينة. وفي سياق آخر، عرض الجيش الإسرائيلي على علان إطلاق سراحه في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل مقابل وقف إضرابه عن الطعام لكن علان أصر على أن يُفرج عنه في سبتمبر/أيلول المقبل. وقال ممثل لدولة إسرائيل يوم 19 أغسطس/آب إنه إذا "كانت حالته الصحية غير قابلة للشفاء على نحو دائم"، وبالتالي يصبح عاجزا عن "استئناف أنشطته"، فإن الدولة سترفع أمر الاعتقال فورا. بعد فحص محمد علان بالرنين المغنطاسي يوم 19 أغسطس/آب الذي كشف عن تعرضه لتلف

في الدماغ، ذكرت مصادر طبية أن الأمر سوف يتطلب عدة أسابيع لإجراء الفحوص الضرورية للتأكد من أن التلف الذي تعرض له دائم. أنهى محمد علان إضرابه عن الطعام يوم 20 أغسطس/آب في أعقاب قرار المحكمة الإسرائيلية العليا بتعليق أمر اعتقاله الإداري بسبب وضعه الصحي.
استخدمت إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي طُرح ظاهريا على مدى سنوات كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرا شديدا ووشيكا على الأمن الإسرائيلي، لاحتجاز نطاق واسع من الأشخاص بمن فيهم أشخاص ما كان ينبغي أن يعُتقلوا على الإطلاق، وأشخاص كان يجب أن تُوجه إليهم تهمة أو تهم رسمية ثم يُحاكموا وفقا للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة بالرغم من أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية تفشل بانتظام في الوفاء بهذه المعايير. ويمكن تمديد الاعتقال إلى أجل غير مسمى. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل بموجب قانون الاعتقال الإداري هم سجناء رأي، لأنهم محتجزون فقط بسبب ممارسة حقوقهم السلمية في حرية التعبير والتجمع السلمي. ويحجب الجيش الإسرائيلي معظم الأدلة التي يقول إنها في حوزته عن المعتقلين الإداريين مدعيا أن ذلك يتم لأسباب أمنية. وهذا الحجب يمنع المعتقلين من الطعن في قرارات اعتقالهم. وتقول منظمة الضمير إن هناك حاليا خمسة معتقلين إداريين آخرين انضموا إلى المضربين عن الطعام لمدة طويلة. ويقبع في السجون الإسرائيلية، منذ 21 يوليو/تموز، 324 فلسطينيا حسب منظمة بتسيلم الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان بناء على إحصائيات مستقاة من مصلحة السجون الإسرائيلية. وأضافت بتسيلم أن بعض المعتقلين ظلوا في الاعتقال الإداري لأكثر من سنتين.
الاسم: محمد علان
الجنس ذكر أو أنثى: ذكر

تحرك عاجل: **181/15** رقم الوثيقة: **MDE 15/2463/2015** إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة**:** تاريخ الإصدار: 17 سبتمبر/أيلول 2015